"أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية" دراسة ميدانية

د. أسامة عياد رمضان جنقر

جامعة الزيتونة– ليبيا

fuadhb99@gmail.com

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة معرفة أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية على عينة من مجتمع البحث لديوان المحاسبة، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لتحقيق أهداف البحث من خلال مجتمع البحث المتمثلين في المراجعين العاملين بديوان المحاسبة والبالغ عددهم 230 موظف حسب المعلومات التي توفرت لذي الباحث، وتم اختيار عينة البحث بطريقة العشوائية البسيطة من بين أفراد مجتمع البحث والبالغ عددهم 80 موظف وتم توزيع الاستبيان عليهم وترجيع 70 استبانه استخدمت في التحليل.وتوصل البحث إلى أهم نتيجة وهي: أظهرت نتائج البحث على أنه توجد علاقة ذات دلاله إحصائية يتم تطبيق الآليات المحاسبية (آلية التزام الشركة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة – آلية المراجعة الداخلية – آلية دور المراجع الخارجي – آلية استقلال لجان المراجعة) وتحسين الداء المالي لدعم القدرة التنافسية.

أولاً: المقدمة

أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي يعيشها العالم اليوم من القضايا التي باتت موضع اهتمام محلي وإقليمي متنامي ومن أبرز تلك القضايا انهيار الكثير من المؤسسات العالمية الكبرى ومن أهمها شركة أيرون الأمريكية Enron وشركة ورلدكوم WorldCom والتي أربكت الاقتصاد الأمريكي بشدة، وما يترتب عنها من خسارة المساهمين أموالهم.(سامي، 2009، 169).ونتيجة لما سبق ظهرت في الساحة العالمية الاقتصادية مفاهيم من أهمها حوكمة الشركات Corporate Governance كأداة فعالة لإدارة ومراقبة المؤسسات، وإحكام الرقابة، ووضع الأطراف اللازمة لتحديد العلاقات المتداخلة داخل وخارج المؤسسات، ومسؤوليات كل طرف بشكل دقيق بهدف مساعدة المساهمين وكافة أصحاب المصالح من تقييم أداء المؤسسات، وتحقيق درجة عالية من الإفصاح والشفافية(أبوسعدة، 2009 ، 5). لذا فإن حوكمة الشركات لا تنصب على إدارة الشركة وإنما على التأثير في التوجه العام للشركة بما يضمن مراعاة الحقوق المشروعة ليس فقط للمساهمين وإنما كافة الأطراف المتأثرة بالشركة والمتعاملة معها(قنديل،وعبد الرحمن،2008). كما أن وظائف نظام حوكمة الشركات ضمان جودة عملية إعداد التقارير المالية ويتحمل أعضاء المجلس الذين يعملون كوكيل لأصحابها.(Pergola and Joseph, 2001).

ثانياً: طبيعة المشكلة

لقد أصبحت الحوكمة الجيدة مطلباً أساسياً ومقوماُ جوهرياً من متطلبات ومقومات تسجيل أي شركة مساهمة جديدة في سوق الأوراق المالية وبقاء أي شركة قائمة وتعتبر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات محور ودعامة أساسية من محاور ودعائم الحوكمة الجيدة(الحيزان،2008،283)، وخاصتاً في ظل بيئة الأعمال الحديثة نشأت العديد من التغيرات المتتابعة والمرتبطة بالعديد من العوامل كالتطورات التكنولوجية الهائلة واتفاقيات تحرير التجارة العالمية وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية، ومنها تواجهه المؤسسات المالية والغير مالية تحدياً كبير في كيفية اختيار وتطبيق إدارة الأداء (زكي،2015، 530).

واعتبرت حوكمة الشركات من الأدوات المناسبة لتحسين الأداء نظراً لما تتطلبه من إيجاد وتطبيق قوانين وأنظمة وإجراءات فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في المؤسسات(الوشلي، 2012،710). من خلال دراسة المشاكل والتحديات في الشركات التي تقدم خدمات بمختلف أنواعها،(إبراهيم، 2013،604):

- انخفاض جودة الخدمات المقدمة داخل المؤسسات المالية الليبية بالمقارنة بالمؤسسات الإقليمية مما يؤثر بالسلب علي قدرتها التنافسية.
- غياب القدرة التنافسية لوجود ضعف في تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة لتحسين الأداء المالي.

وبعبارة أخرى يمكن صياغة المشكلة البحثية في الآتي:

إلى أي أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

وفي ضوء ما سبق يتمثل الهدف الرئيسي في دراسة أثر التطبيق لآليات المحاسبية الحوكمة في تحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية؟

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية:

1- التعرف على الإطار العام لمفهوم حوكمة الشركات – الأداء – القدرة التنافسية .
2- دراسة مجموعة الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات.
3- دراسة أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات لتحسين الأداء المالي وقدرتها التنافسية.

رابعاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للبحث في تحسين أداء المؤسسات المالية لدعم القدرة التنافسية من خلال دراسة ميدانية لأثر التطبيق المتكامل لآليات حوكمة الشركات.

الأهمية العملية: يمكن النظر إلى آليات حوكمة الشركات كأحد الموضوعات التي حظيت بإهتمام كل من الأكاديميين والمؤسسات المالية وغير المالية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

خامساً: فروض الدراسة

يمكن الباحث أن يصيغ الفرض الرئيسي على النحو التالي:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات المحاسبية للحوكمة وتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية "

ولاختبار هذا الفرض فإن الباحث يصيغ الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية التزام إدارة الشركة بتطبيق الافصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

الفرض الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية استقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

سادساً: منهج الدراسة

فقد اعتمد الباحث بشكل أساسي على منهجين هما: المنهج الاستقرائي – المنهج الاستنباطي.

فلمنهج الاستقرائي وهو منهج الصعود من الجزئيات إلى العموميات وذلك بإتباع الخطوات الرئيسية لهذا المنهج والمتمثلة في:

-ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة في دور الآليات المحاسبية للحوكمة في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.

-تكوين الإطار النظري للبحث ثم وضع الفروض.

-تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة الميدانية اللازمة وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة وعينة المجتمع المناسبة.

-الوصول إلى النتائج من خلال اختبار فروض الدراسة الموضوعة والتحليل الإحصائي الملائم.

أما بالنسبة للمنهج الاستنباطي(الاستدلالي) وهو منهج الهبوط من العموميات إلي الجزئيات حيث يتم اشتقاق نتائج جزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائيا.

سابعا: تقسيمات الدراسة

في ضوء مشكلة وإطار منهج البحث فقد تم تقسيم البحث إلي أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار الفكري لمفهوم حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: أثر ألآليات المحاسبية للحوكمة في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات لدعم القدرة التنافسية.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

الدراسات السابقة:

1- دراسة (حسانين، 2009) بعنوان:

التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة. هدفت الدراسة لأثر جودة نظم الحوكمة على القيمة السوقية للشركات السعودية من خلال التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل ميداني من واقع السوق السعودي حول إيجابية العلاقة بين النظم المطبقة وكل أداء الشركة وقيمتها الحقيقية وكذلك خفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للشركة في السوق.

2- دراسة (الميهي ، 2011) بعنوان:

"أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة: أدلة ميدانية مقارنة". والهدف العام لهذه الدراسة هو دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة لشركات المصرية والسعودية. وقد توصل البحث إلى أهم النتائج وهي توجد علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية والسعودية وبين بعض متغيرات حوكمة الشركات، والمتمثلة في الحفاظ على حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب.

3- دراسة (أمين، 2013) بعنوان:

" أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية". وتهدف إلى القيام بدراسة تطبيقية لبحث أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق

الأوراق المالية المصرية، وذلك بالتركيز على آليتي الإفصاح والشفافية / لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات. أثبتت الدراسة التطبيقية رفض فروض الدراسة وقبول الفروض البديلة، وذلك بوجود أثر لتطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية من خلال تأثير آلية الإفصاح والشفافية على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية وتأثير آلية لجنة المراجعة على جودة القوائم المالية واللذين يعدان أحد أهم الآليات المحاسبية بحوكمة الشركات.

4- **دراسة (سعود، سالم ، 2012) بعنوان:**" دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات"

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تفعيل مفهوم حوكمة داخل الشركات، وأدراج مراجعة الالتزام بمبادئ الحوكمة ضمن برامج المراجعة الداخلية، وتعيين عناصر فنية داخل إدارات المراجعة الداخلية في تلك الشركات بما يضمن حسن أدائها لعملها مالياً وفنياً. وتوصلت الدراسة إلى تطوير دور المراجعة الداخلية يسهم في تفعيل تطبيق الحوكمة داخل الشركة ويؤدي التنسيق التام وتكوين العلاقات مع باقي أطراف الحوكمة (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، لجنة المراجعة، المراجع الخارجي).

5- **دراسة (عبد الرحمن، 2013) بعنوان:**"انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية"

استهدف الدراسة معرفة انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية حيث صممت قائمة استقصاء تتفق مع أهداف البحث وتساعد على اختبار فروضة، واشتملت عل المقومات الرئيسية للحوكمة.

وتوصل الدراسة إلى أن لجان الراجعة تعد من أهم آليات الحوكمة، أما العناصر الأساسية لمعايير وإرشادات نظام الحوكمة الجيد فتتمثل في ضمان دور أصحاب المصالح، وتضمنت النواحي الإيجابية لتطبيق هذا النظام، زيادة درجة وجودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية. كما أكد البحث إلى أن لنظام الحوكمة أثر عل تحقيق النجاح، وتجنب التعثر المالي في الشركات المساهمة.

6- **دراسة (صالح، 2013) بعنوان:**" أثر تفعيل آليات الحوكمة على البيئة التشريعية والرقابية لسوق المال"

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد المؤشرات والمتغيرات الدالة عل التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات وانعكاساتها على قرارات المتعاملين بسوق الأوراق المالية المصرية. واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أدى الإسراع في الإلزام بالتطبيق الكامل لقواعد الحوكمة إلى انتشار التطبيق الشكلي دون التطبيق الفعلي لجوهر الحوكمة.
- يساعد الالتزام بتطبيقات حوكمة الشركات على تحقيق الكفاءة في سوق الأوراق المالية وتجنب الانهيارات المالية الاقتصادية نتيجة زيادة درجة الموثوقية لدى المستثمرين بالتقارير المالية المنشورة.
- مازال سوق المال المصري بحاجة إلي نشر الوعي بحوكمة الشركات والتعريف بأهميتها وكيفية التطبيق السليم

7- **دراسة (محمد، 2010) بعنوان** :"إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن الأداء في الوحدات غير الهادفة للربح لتفعيل دورها في المجتمع بالتطبيق علي المراكز الخيرية(دراسة حالة)".

الهدف الأساسي لهذا الدراسة يتمثل في تحديد كيف أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء للوحدات غير الهادفة للربح يساعد في تفعيل دور هذه الوحدات في المجتمع.وذلك من خلال الإجابة على السؤالين وهما:

- ما هو الإطار الملائم للإفصاح المحاسبي ؟
- ما هي طرق تقييم الأداء الاجتماعي للوحدات غير الهادفة للربح والتي تفعل من دور هذه الوحدات بالمجتمع.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة بأن أصحاب المصلحة من متبرعين ومساهمين، متطوعين، عاملين، مستفيدين من خدمات هذه الوحدات إلي لا تهدف للربح فى حاجة إلي معلومات عن الأداء المالي، والأداء التشغيلي لهذه الوحدات غير الهادفة

للربح، وهذا ما يمكن أن توفره المحاسبة من خلال الإطار المقترح لتقييم الأداء والإفصاح من خلال القوائم المالية المقترحة والمرفقات التي تصاحبها، وذلك لخدمة أغراض الرقابة والتقييم من جانب هذه الفئات.

8- **دراسة (الجدير، 2010) بعنوان:**" تأثير الخصخصة عل الأداء المالي بالتطبيق على الشركات الليبية"

تهدف إلى التعرف على تأثير برنامج الخصخصة وتغيير نمط ملكية القطاع العام على كفاءة الأداء وبعد الخصخصة. وتتمثل أهم نتائج دراسة وتحليل تأثير الخصخصة على الأداء المالي للشركات التي تم خصخصتها في ليبيا:

- وجود تأثير إيجابي لعملية الخصخصة على الأداء الربحي لتلك الشركات.
- أن معظم مؤشرات السيولة(89% منها) قد تحسنت بشكل ملحوظ، وكان هذا التحسن بشكل ملحوظ في 56% منها نتيجة للخصخصة.
- أن جميع مؤشرات النشاط بالشركات عينة الدراسة قد تحسنت بشكل ملحوظ، وان هذا التحسن كان معنوياً في مايقرب من 80% من المؤشرات المستخدمة بالدراسة.

9- **دراسة (صالح ، 2007) بعنوان:**" مدي ملائمة مقاييس الأداء المحاسبية في بيئة ال JIT مع التطبيق علي الشركات الصناعي المصرية".

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في دراسة العوامل المؤثرة في اختيار مقاييس الأداء في الشركات الصناعية. وتشير النتائج إلي اتفاق مدراء المجموعتين من شركات العينة على أهمية استخدام المقاييس غير المالية جنباً إلى جنب مع المقاييس المالية مع اختلاف ترتيب هذه الأهمية بين المجموعتين.

10- **دراسة (محمد، 2008) بعنوان:**" العلاقة السببية لأداء الشركات المصرية مدخل بطاقة الأداء المتوازن"

استهدف البحث اختبار العلاقة السببية لأداء الشركات المصرية استناداً إلى المنطق السببي لإطار بطاقة الأداء المتوازن، وذلك من خلال بناء نموذج افتراضي للعلاقة السببية يستند إلى منطق إطار بطاقة الأداء المتوازن والعمل على اختبار النموذج وعلاقاته المتداخلة عملياً باستخدام أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية.

تدل نتائج اختبارات الفروض أن البيانات العملية للشركات المصرية محل الدراسة لا تؤيد شكل واتجاه العلاقات السببية لنموذج بطاقة الأداء المتوازن. وتفسر ذلك أن تقييم الأداء في الشركات المصرية ما يزال يركز على الأهداف الجزئية للوحدات والأقسام الإدارية بغض النظر عن تأثيرها سلباً أو إيجاباً على الأداء العام للشركة، ومن ثم تعمل هذه الوحدات كجزر منعزلة عن بعضها البعض بدون تنسيق مبني على الأهداف الإستراتيجية للشركة.

11- **دراسة (عبدالفتاح، 2010) بعنوان:**" القياس المحاسبي لأثر ممارسات المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات".

يتمثل الهدف في تحديد نوع العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي لها في ضوء مبادئ حوكمة الشركات . وتوصلت إلي أهم النتائج:

- أن الشركات التي يكون أدائها المالي أفضل يكون لديها موارد مالية متاحة أكثر من الشركات الأخرى ذات الأداء المالي الأقل، مما يتيح للشركات استثمار جزء من هذه الموارد في أداء أنشطة المسئولية الاجتماعية مثل الاهتمام بالبيئة، أو تحسين العلاقة بينها وبين العاملين، أو العلاقة بينها وبين المستهلكين وهذه الأنشطة تؤدي إلى تحسين سمعة الشركة.
- أداء الشركة للأنشطة الاجتماعية يؤدي إلي جدب عمالة أكثر مهارة وزيادة قدرة الشركة التنافسية، مما يساعد في جذب المستثمرين، وكذلك تحسين الأداء المالي.

12- **دراسة (شراد،2016) بعنوان:** المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في تطبيق حوكمة الشركات مع دراسة حالة لعينة من مراجعي الحسابات، محاسبين، إداريين ومسيرين، كمثال عن واقع حوكمة الشركات في الجزائر حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تساهم المراجعة الخارجية في تطبيق الإفصاح والشفافية عن كافة المعلومات التي تخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث تعتبر أحد الأدوات الضرورية لقيام بيئة أعمال أكثر تنافسية، حيث اكتسبت مكانتها فيها من منفعتها وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصالح وكل المهتمين بالشركة.
- العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات هو أن المراجعة الخارجية تعتبر من بين الآليات التي تحتاج إليها الشركات لوضع حد للنقائص الموجودة في محيطها.

13- دراسة (حجاج، الأبيض،2016) بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية العمومية، دراسة حالة البنك المركزي الماليزي نموذجاً.

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية العمومية حيث أظهرت النتائج مايلي:

- يعتبر مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات المسئول الأول عن تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال اختيار أعضائه حسب المؤهلات، والخبرات المناسبة، وتفعيل مختلف لجانه من ناحية قيامه بدوره الإشرافي والرقابي من خلال توفير المعلومات للأعضاء ووضع الإستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذها من ناحية أخرى.
- لمبدأ الإفصاح والشفافية أثر كبير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية العمومية كونه يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، ويسهم في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة.
- حوكمة الشركات تعالج المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قبل مختلف الأطراف، مثل غدارة المؤسسات والمراجعين الداخليين والخارجيين.

14- دراسة (مرابط،2017) بعنوان: دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بأم البواقي.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بأم البواقي، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي: ما هو أثر آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ؟ وكيف يمكن معرفة أثر الحوكمة وذلك بتطبيق كل من آليات الحوكمة التالية: (مجلس الإدارة، إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الخبير الإكتواري).

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بأم البواقي.

15- دراسة (نوارة،2019)، بعنوان: آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية وتأثيرها في القدرة التنافسية لها، دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الإسلامية خلال فترة من 2009-2017م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على البنوك الإسلامية والوقوف على واقع آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية من خلال الدراسة التطبيقية وإقتراح توصيات من شأنها دعم الموقف التنافسي للبنوك الإسلامية من خلال تفعيل تطبيق آليات الحوكمة في الجهاز المصرفي.

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية.

- تعتبر تطبيقات الحوكمة أكثر أهمية وتعقيداً في القطاع البنكي، حيث تحتوي البنوك على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة.
- إن تطبيق المعايير الصادرة عن لجنة بازل 3 يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية.

16- دراسة (العبيدي، الدرياق، 2019) بعنوان" الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري.

وهدفت الدراسة لتحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من انتشار الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظر العاملين بهذا القطاع، وتوصلت أن الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية العاملة بليبيا.

17- دراسة (أكريم، 2019) بعنوان: دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة. هدفت الدراسة لبيان دور الحوكمة في حماية المال العام، وأهميتها في زيادة كفاءة النظام الرقابي، والحد من ظاهرة الفساد المالي التي تعيق الشركات المملوكة للدولة.

حيت توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي للحد من الفساد المالي فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة، وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات، وما ينتج عنها من تنمية الاقتصاد الوطني، كما أن مؤشرات الفساد المالي في الشركات العامة في ليبيا خطيرة جداً، والتي ترتب عنها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع والخدمات، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء.

18- دراسة (أبوعمشة، 2021) بعنوان: تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وأثارها الاقتصادية المختلفة

وأهم الأهداف:

- قياس مدى ممارسة الشركات الكويتية لمبادئ(OECD) حول حوكمة الشركات.
- دراسة أثر هذه الممارسات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركة المساهمة بطريقة تحمي المستثمرين، وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. والحوكمة ليست مجرد وسيلة للبقاء وإنما هي إستراتيجية للازدهار، تحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات والاقتصاديات من خلال أثرها المحتمل على الأداء المالي للشركات ودورها في خفض كلفة الوكالة.

19- دراسة (علي، 2021) بعنوان: آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم فجوة التوقعات والتعرف على مكوناتها وأسبابها مع تقديم إطار مقترح لتضييق تلك الفجوة فيتمثل هذا الإطار في مجموعة من الآليات التي اقترحتها الباحثة وهي حوكمة الشركات تحسين أداء المراجع، قوة إدارة المراجعة الداخلية والحد من المغالاة في توقعات مستخدمي القوائم المالية.

وتوصلت إلى عدد من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها التقليص لأقصى حد ممكن لهذه الفجوة منها: قوة نظام المراجعة الداخلية، مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية.

20- دراسة (العجيل، 2022) بعنوان: أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنه. وهدف البحث للتعرف لطبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية.

وتوصل البحث لنتائج التالية: تأثير حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية على قرارات المستثمرين، حتمية وجود دورا فعالا لمجلس الإدارة في الممارسات السلمية

لتطبيق الحوكمة ووضع السياسات لممارساتها، وجود لجان المراجعة لها تأثير رقابي هام لتفعيل مبادئ الحوكمة تؤدي المراجعة الداخلية بشكل سليم إلى تقليل التلاعب في المعلومات المالية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

21- دراسة(عمر، وآخرون، 2022) بعنوان: أثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية رؤية مهنية- دراسة ميدانية.

وهدفت الدراسة إلى استخراج العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال التعرف على دور هاته الآليات وتحجيم الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية وكيف يؤثر ذلك على مصداقية القوائم المالية. وحيث توصلت إلى وجود تأثير معنوي ذو دلاله إحصائية لاستخدام آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية حيث أن التشريعات والقوانين هي الأكثر فاعلية من بين الآليات التي تم دراستها والتي تعمل على تفعيل الأخلاقيات المهنية حيث أن استخدام آليات الحوكمة يعمل على خلق بيئة أخلاقية إيجابية وبالتالي تحقيق المصداقية.

ثانياً: الدراسات الإنجليزية:

1- دراسة (Siagian, et al, 2012) بعنوان

Corporate Governance, Reporting Quality, and Firm Value : Evidence From Indonesia.

ولهذه الدراسة مؤشرات لاختبار فرضيتين لتطوير رقمين قياسيين؛ الأول هو مؤشر حوكمة الشركات CGI الذى تستخدمه تستخدمها لقياس تطبيقات حوكمة الشركات في المؤسسات العامة، وينقسم هذا المؤشر إلى خمسة أقسام هي: حقوق المساهمين، المساواة في المعاملة لهم، ودور أصحاب المصالح، والشفافية والإفصاح، ومجالس الإدارة. أما المؤشر الثاني فهو مؤشر تقديم التقارير والإفصاح (RQ1) وليقوم بتطوير قياس التزام الشركة بإعداد التقارير المالية. وهدفت الدراسة إلى توضيح ما إذا كان هناك ارتباط لممارسات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية بقيمة الشركات في إندونيسيا. وتشير نتائج الدراسة تماشياً مع الفرضيتين أنه مع الأولى نجد الشركات إيجابية من حوكمة الشركات. وهذه النتيجة تشير إلى أن الشركات التي تقوم بتطبيق حوكمة الشركات لديها أفضل قيمة للشركات. هذا خلافاً للفرضية الثانية لدينا، حيث نجد التداعيات السلبية بين جودة التقارير والوكلاء وقيمة الشركة. وهذه النتيجة تشير إلى أن الشركات تميل إلى انخفاض قيمة الإفصاح عن مزيد من المعلومات التي تكون غير متناسقة في قيمة الشركة.

2- دراسة (Wei'an, et al, 2012) بعنوان:

A survey of corporate governance: international trends and China's mode

شهدت الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات نمواً هائلاً في العقد الماضي ويمثل أحدى أهداف الدراسة في إجراء مسح استكشافي لهذا الغرض.وبما أن الصين تمثل اقتصاداً ناشئاً وانتقاليا فإن الهدف الأخر هو استعراض بعض الدراسات المحلية بهدف اكتشاف منطق تطور ممارسات حوكمة الشركات في الصين في سياق معقد وحصري أما الهدف الثالث هو توفير بحوث مستقبلية الاتجاهات. واهم نتائج الدراسة تجد أن الأدبيات الحديثة حول حوكمة الشركات توفر بعض الأفكار الجديدة حول الخصائص الدقيقة للحوكمة. وخلال العقد الماضي أشارت الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات الصينية إلى بعض المجالات الجديدة خلال عملية الانتقال من الحكومة الإدارية إلى الإدارة ألاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدم تحاول طرح إطار تحليلي واقتراح أن حوكمة الشركات الصينية تمر بمرحلة انتقالية من الحكومة الإدارية إلى الإدارة الاقتصادية.

3- دراسة (Wei'an, et al, 2012) بعنوان

A survey of corporate governance: international trends and China's mode

شهدت الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات نمواً هائلاً في العقد الماضي ويمثل أحدى أهداف الدراسة في إجراء مسح استكشافي لهذا الغرض.وبما أن الصين تمثل اقتصاداً ناشئاً وانتقاليا فإن الهدف الأخر هو استعراض بعض الدراسات المحلية بهدف اكتشاف منطق تطور ممارسات حوكمة الشركات في الصين في سياق معقد وحصري أما الهدف الثالث هو توفير بحوث مستقبلية الاتجاهات. واهم نتائج الدراسة تجد أن الأدبيات الحديثة حول حوكمة الشركات توفر بعض الأفكار الجديدة حول الخصائص الدقيقة للحوكمة. وخلال العقد الماضي أشارت الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات الصينية إلى بعض المجالات الجديدة خلال عملية الانتقال من الحكومة الإدارية إلى الإدارة ألاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدم تحاول طرح إطار تحليلي واقتراح أن حوكمة الشركات الصينية تمر بمرحلة انتقالية من الحكومة الإدارية إلى الإدارة الاقتصادية.

4- دراسة (Ergin,E, 2012) بعنوان

Corporate Governance Ratings and Market-based Financial Performance: Evidence from Turkey

الهدف من الدراسة هو التحقيق فيما إذا كان المستثمرين يأخذون تصنيف حوكمة الشركات في الاعتبار عند تقييمهم لأسعار الأسهم منذ التقييم الأول كان في عام 2006 . ثم فحص جميع الشركات المصنفة من 2006 إلى 2016 باستخدام نموذج السعر. يتم إجراء مزيد من التحاليل من أجل تقييم التأثير الكلي لحوكمة الشركات على سعر السهم. وتشير النتائج إلى أن تصنيف حوكمة الشركات يرتبط ارتباطا إيجابياً وكبيراً ليس فقط بالأداء المالي ولكن أيضاً بالأداء المحاسبي والمكونات الفرعية لحوكمة الشركات التي لها ارتباط إيجابياً بالأداء المالي في الجهات المعنية والإفصاح العام والشفافية.

5- دراسة (MD Aminul Islam ,2014) بعنوان :

An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio

تهدف الدراسة إلى قياس الأداء المالي للمصرف الوطني المحدود الذي يعتبر أحد أكبر المصارف التجارية البارزة ببنغلاديش للفترة 2008–2013، وتحليل النسب استخدم الباحث تحليل النسب المالية (FRA) التي تساعد على رسم لمحة عامة عن الأداء المالي للمصرف الوطني المحدود من حيث الربحية والسيولة وأداء الإئتمان.

وأهم نتائج الدراسة:

أ- معدل الربح منخفض في السنوات الأخيرة وبالنسبة لأداء الربحية ليس بمستوى مرضي.

ب- السيولة جيدة مقارنة بالآخرين ولكن لديهم فرصة لتحسين.

ت- الأداء المالي العام فعال إذا قورنا بمصارف آخرى لأن البيئة غير مستقرة في السنوات الماضية.

5-دراسة (Arslan, Tatlıdil,2012) بعنوان:

Defining and Measuring Competitiveness: A Comparative Analysis of Turkey With 11 Potential Rivals

أهداف الدراسة:

- محاولة الكشف عن مفهوم القدرة التنافسية من خلال تحديد أساليب التنافسية الوطنية وقياسها.
- وصف التنافسية الوطنية وفحص المتغيرات والمؤشرات المستخدمة لقياس قوة المنافسة.
- كما تهدف مقارنة تركيا مع الدول التي تعتبر منافسا أو منافسا محتملا لتركيا وفقا لخبراء البنك الدولي صندوق النقد الدولي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها.وسيتم إجراء مقارنة بين BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين) + KM (كوريا الجنوبية وماليزيا) ودول CIVETS كولومبيا واندونيسيا ومصر، تركيا وجنوب أفريقيا). واهم النتائج:

– يمكن تعريف قوة المنافسة في بلد ما ببساطة على أنها القدرة على التنافس بالنسبة إلى منافسيه. وفي هذه الدراسة، يتم تعريف قوة المنافسة في بلد ما على مستوى الشركة، على المستوى الصناعي وأيضا على المستوى الدولي. لذا، من الواضح أن القول بأنه لكي تحقق دولة قدرتها التنافسية، يجب عليها تحسين قدرتها التنافسية سواء على مستوى الشركة أو على المستوى الصناعي. من وجهة نظر قياس التنافسية.

– تؤخذ التصنيفات كنسب مئوية بقسمة ترتيب الدول إلى عدد الدول. وهكذا ، من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، من الممكن القول أن تركيا تقع في أعلى 36٪ من 142 دولة وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية التابع لـ WEF، تكمن في أعلى 66٪ من 59 دولة وفقًا للحولية التنافسية العالمية الصادرة عن IMD وتكمن في أعلى 42٪. من 183 دولة وفقًا لتقرير مؤسسة التمويل الدولية عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

6- دراسة **(Haruna, et al, 2019)** بعنوان:

Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Listed Insurance Companies in Nigeria

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في نيجيريا وجدت استقلالية مجلس الإدارة في شركات التأمين محل الدراسة ولكن الفشل في الحفاظ على آلية حوكمة الشركات الجيدة يمكن أن يمثل تهديدا ويمكن أن يؤدى إلى تراجع استقلالية المجلس.

7- دراسة (Baulo, 2021) بعنوان:

Countries' governance and competitiveness: business environment mediating effect

البحث كان هدفه تحليل تأثير حوكمة الشركات وبيئة الأعمال على القدرة التنافسية للدول وأهميتها النسبية . وتوصلت إلى أن الدور الرئيسي في القدرة التنافسية تلعبه جودة حوكمة الشركات وتعزز جودة بيئة الأعمال التأثير الايجابي لجودة حوكمة الشركات على القدرة التنافسية.

8-دراسة(Haruna, et al, 2022) بعنوان:

The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of the Banking Sector in the MENA (Middle Eastern and North African) Region: An Immunity Test of Banks for COVID-19

هدف البحث قياس تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على الأداء المالي للمصارف في منطقة الشرق الأوسط وأظهرت النتائج أن إجراءات حوكمة الشركات لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة وانعدام الضغط السياسي على أعضاء مجلس الإدارة والحماية القانونية القوية كان لها آثار إيجابية على الأداء المالي للمصرف.

9-دراسة(Beatrice, et al, 2022) بعنوان:

Corporate governance and the performance of manufacturing firms in Ghana: Does ownership structure matter?

هدفا البحث معرفة الدور الوسيط لهيكل الملكية في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي لشركات التصنيع في غانا وجدي تأثيرا ايجابيا وهاما لحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة وحجمها على أداء الشركة ومع ذلك هناك علاقة سلبية بين مكافأة مجلس الإدارة والأداء المالي لشركة.

ثالثاً: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع فإن هذه الدراسة تعتبر مواكبة للدراسات السابقة، وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات المحلية والدولية في حدود ما توصل إليه الباحث :

– اختلاف مجتمع الدراسة عن غيره من الدراسات.

– خصص الآليات المحاسبية للحوكمة عن آليات الحوكمة كاملة ودورها في تحسين الأداء المالي.

وأما هذه الدراسة درست أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية– دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي.

المبحث الثاني:

الإطار الفكري لمفهوم حوكمة الشركات:

أولاً: مفهوم حوكمة:

تعود جذور حوكمة الشركات إلى نشأة الرأسمالية ومؤسسات الأسهم الحديثة ، وتطور التجارة الدولية والنمو الهائل للشركات متعددة الجنسيات خلال "الثورة الصناعية" في أوائل القرن التاسع عشر وقد لقيت مؤخرا اهتماما كبيرا نتيجة لحدوث عمليات احتيال للشركات، وفضائح محاسبية، وحزم تعويضات مفرطة، وتداول داخلي، وتداول ذاتي، وإفصاحات مضللة، ومسؤوليات مدنية وجنائية محتملة للمنظمات المشتركة.(Agyemang and Castellini,2015).

وبالتالي تعد حوكمة الشركات من التوجهات العالمية الحديثة نسبياً، التي تهدف إلى إحكام الرقابة على إدارتها لمنعها من إساءة سلطاتها، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وباقي الأطراف الأخرى المهتمة، وتحسين أداء الشركة، وتوفير الشفافية في التقارير المالية. وعلى الرغم من انتشار الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة الأخيرة، إلا أنه لا يوجد مفهوم متفق علية للحوكمة، وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتعريف حوكمة الشركات بأنها أحد العناصر الرئيسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين، "وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين، والأطراف الأخرى ذات المصلحة".(خليل ، ابراهيم، 2014،272).

وفي إطار الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين عرفت الحوكمة بأنها:" مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الإستراتيجي، ضمان تحقيق الأهداف، التأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح ، التحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول".(الزمر،2011 ،153).

كما عرفها(عبدالله) بأنها" ذلك النظام الذي يعمل على تفعيل دور الرقابة ومتابعة الأداء لتحقيق مصالح وأهداف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة والمعنيين بتطبيق قواعد حوكمة الشركات".(عبدالله،2009،462).

وكذلك عرفت الحوكمة" بأنها مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للمنشأة ومجلس إدارتها والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ذوي العلاقة بالمنشأة".(ياسين،2010،37).

ثانياً: مبادئ حوكمة الشركات:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مبادئ أساسية(الشمرى،2011،36،37) وهي:

1- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يكون هناك إطار يكون ذات جدوى لحوكمة الشركات لكي تعزز كلا من شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح مبيناً تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنفيذية المختلفة.
2- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية.
3- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** بمعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم حق التصويت في الجمعية العامة على أهم القرارات، وكذلك الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدرين التنفيذيين.

4- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:** آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وكذلك احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاكات لتلك الحقوق، بل الحصول على المعلومات المطلوبة.

5- **الإفصاح والشفافية:** الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور المراجع الخارجي، كما تفصح عن معلومات متعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

6- **مسئولية مجلس الإدارة:** تكون مسئولية مجلس الإدارة فاختيار أعضاؤه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ثالثاً: آليات المحاسبية لحوكمة الشركات:

هناك العديد من التصنيفات لآليات الخاصة بحوكمة الشركات (حسين، محمد،2012،8) والمتمثلة في الأتي:

1- **التصنيف الأول:** الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

2- **التصنيف الثاني:** الآليات المحاسبية والآليات غير المحاسبية.

وتماشياً مع طبيعة دراستنا سنكتفي بدراسة الآليات المحاسبية للحوكمة، وأهمها:

2-3-2-1الإفصاح والشفافية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة: تعد معايير المحاسبة والمراجعة بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، والتي تعتبر أحدى الآليات التي توجه الشركات لإتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينيات، وهو ما أدى إلى صدور تشريع جديد وأطلق علية Sarbans-oxley والذي يؤكد على أهمية وجود آليات إفصاح وشفافية فعالة، وكذلك إلي توصيته بمراقبة أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها.

2-3-2-2 المراجع الداخلية: تعمل المراجعة الداخلية لأي مؤسسة في تحقيق أهدافها، وتحسين جودة فعالية الرقابة الداخلية، وايضآ تشترك مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات،من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة،بما يؤكد على جودة ممارسة المؤسسات المالية والغير مالية لأعمالها، ومن تم مدي صدق وعدالة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسات وذلك نتيجة لاستقلال المراجعة الداخلية وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

2-3-2-3 المراجعة الخارجية: تعتبر المراجعة الخارجية من الآليات الأساسية لحوكمة الشركات بسبب الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، يأتي ذلك بإبداء رأي فني ومحايد في تقرير المراجعة عن مدى صدق وعدالة القوائم والتقارير المالية التي تعدها المؤسسة.

2-3-2-3 لجان المراجعة: أكدت العديد من الدراسات والتقارير الدولية المرتبطة بحوكمة الشركات لابد من لجان المراجعة في المؤسسات التي تسعى إلى تطبيق حوكمة الشركات وما تحققه في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة للمساهمين وأطراف أخرى مهتمة، كما انها تساهم الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن الارتقاء بمستوى جودة نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث:

أثر ألآليات المحاسبية للحوكمة في تحسين الأداء بالمؤسسات لدعم القدرة التنافسية:

أولاً: تطور أنظمة قياس الأداء وتصنيفات نماذج قياسه:

يتناول الباحث هذا الجزء من خلال التركيز على النقاط التالية(البتانونى، 2011،406-413):

(أ) تطور أنظمة قياس الأداء:

جدول(1)توجد جذور لقياس الأداء في الأنظمة المحاسبية التي ظهرت مبكراً ، من خلال الجدول التالي:

الفتـــــرة	خصائص منشآت الأعمال	خصائص أنظمة قياس الأداء
قبـــــل 1980	منشـــآت أعمـــال كبيـــرة الحجـــم ومنظمـة. Systematic large organizations	موجهة نحو محاسبة التكاليف. استخدام المدخل ذو الأثر الرجعي والنتائج للترويج للكفاءة التنظيمية، وتسهيل إعداد الموازنة، وجذب رأس المال من الكيانات الخارجية. سيطرة تكاليف الصفقة وتحديد الربحية على قياس الأداء.
من 1980 إلى 1990	أصـــبحت منشـــآت الأعمـــال عالميـــة. Business organizations became global	موجهة نحو محاسبة التكاليف. استخدام المدخل ذو الأثر الرجعي(رد فعل) والنتائج للترويج للكفاءة التنظيمية. تعزيزها لتشمل منظورات العمليات والقيمة المضافة.
من 1990 إلى 2000	الإتجاه نحو ميكنة عمليات منشآت الأعمـال. Automation of business processes	التوجه نحو المزج بين المقاييس المالية وغير المالية. المزج بين مدخلي الأثر الرجعى والمبادئة. استخدام النتائج لإدارة المنشاة بالكامل. تعزيز أنظمة قياس الأداء لتشمل العملية والجودة والتركيز على العميل.
من 2000 إلى 2010	الاعتماد على التجارة الإلكترونية وأنشطة الأعمال بلا حدود.-e Commerce and borderless business activities	التوجه نحو التوازن والتكامل. الاعتماد بشكل أكبر على مدخل المبادئة وليس انتظار رد الفعل. استخدام النتائج لتعزيز الاستجابة التنظيمية. تعزيز قياس الأداء ليعطى رؤية متوازنة عن منشأة الأعمال وسلاسل التوريد وأنشطة العمليات البينية.

(ب) التصنيفات الرئيسية لنماذج قياس الأداء:

وصنف العديد من الباحثين أنظمة قياس الأداء بطرق مختلفة، ولعل أفضل التصنيفات تلك التي قسمت نماذج قياس الأداء إلى خمس مجموعات رئيسية وهي:

1- **نماذج الجودة:** تمثل نماذج الجودة أطر تنسب أهميتها الكبرى إلى الجودة، ومن أمثلة هذه النماذج:

- نموذج تميز الأعمال(BOQ) Business Excellence Model.
- نموذج العائد على الجودة (ROQ) The return on quality approach.

2- **النماذج القائمة عل أساس الاستقصاء:** وهي أطر قائمة على أساس استخدام قوائم الاستقصاء في قياس الأداء، ومن أمثلة هذه النماذج:

- استقصاء قياس الأداء (PMQ) The performance Measurement Questionnaire.
- البرنامج البحثي لدراسة قضايا الإنتاجية في قطاع الصناعة النرويجية A research program studying productivity issues in Norwegian manufacturing industry

3- **النماذج التدرجية:** تقوم النماذج التدرجية على ترتيب مقاييس الأداء وبدائل القرار ترتيباً تفضلياً حسب أهميتها النسبية، وتجزئة المشاكل المعقدة إلى هيكل درجي متعدد المستويات ومكون من الأهداف الإستراتيجية والمعايير والمعايير الفرعية والبدائل القرارية، ومن أمثلة هذه النماذج:

- إطار هرم الأداء The performance pyramid.

- نظام قياس الأداء الديناميكي المتكامل Quantitative Dynamic for performance Measurement System (IDPMS)

4- النماذج المساعدة: تصنف الأطر التي لاتبنى أنظمة لقياس الأداء ولكنها تساعد في تحديد العوامل التي تؤثر على مؤشرات قياس الأداء على أنها نماذج مساعدة (مدعمة)، ومن أمثلة هذه النماذج:

- النموذج الكمي لنظام قياس الأداء Quantitative Model for performance Measurement System (QMPMS)
- نموذج نظام قياس الأداء التنبؤي Model for Predictive performance Measurement System (MPPMS)

ثانياً: القدرة التنافسية بالمؤسسات

القدرة التنافسية الدولية بأنها "القدرة على الحفاظ ، في الاقتصاد العالمي ، على نمو مقبول في المستوى المعيشي الحقيقي للسكان مع توزيع عادل مقبول ، مع توفير فرص العمل بشكل فعال لكل من يستطيع ويريد العمل والقيام بذلك دون التقليل من إمكانات النمو في مستويات المعيشة للأجيال القادمة"(Arslan, Tatlıdil,2012).

ويمكن للمنشأة تحقيق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية المتاحة، كذلك القدرات والكفاءات والمعروفة وغيرها من الإمكانيات التى تتمتع بها المنشأة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجيتها التنافسية.

2-2-1مستويات القدرة التنافسية:هناك أربعة مستويات للقدرة التنافسية تتمثل فيما يلي(أمين،2014،39-41):

2-2-1-1القدرة التنافسية على مستوى المنشأة: اتفقت أغلب الدراسات على أن مستوى المنشأة هو أفضل مستوى لتحديد مفهوم القدرة التنافسية، فالمؤسسات المالية والغير مالية هي التي تتنافس في الأسواق العالمية وليس الدول، ولقد جاء مفهوم القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة ليعكس أربعة معايير أساسية هي:

أ- **الربحية:** هي قدرة الشركة على تحقيق ربح مضطرد قابل للاستمرار.

ب- **التميز:** وهو بأن المؤسسة قد نجحت في إضافة شيء يختلف عن منافسيها من خلال خدمة أو منتج مميز مع تكلفة منخفضة.

ت- **التفوق أو المساهمة في التجارة الدولية:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على زيادة مكانتها في السوق العالمي.

ث- **المساهمة في النمو المضطرد:**ويقصد به مساهمة المؤسسات على رفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والمحافظة على هذا الارتفاع.

2-2-1-2 القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والخدمة: لا يختلف مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والخدمة إلى حد كبير مع مفهومها على مستوى المنشأة، لأن الصناعة والخدمة التي تتمتع بالقدرة التنافسية تتضمن شركات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

2-2-1-3 القدرة التنافسية على مستوى الدولة:عندما ظهر العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من 1981-1987، بدأ الاهتمام بالقدرة التنافسية عل مستوى الدولة وخاصتاً مع اليابان وزيادة المديونية الخارجية لها وارتفاع حدة المنافسة الأجنبية في الأسواق الأمريكية، كما في بداية التسعينات أعيد الاهتمام بتنافسية الدولة كإفراز طبيعي لما شهده الاقتصاد العالمي من تغيرات جديدة كظاهرة العولمة وتحرير التجارة والاستثمارات الدولية والتطور الغير مسبوق لأساليب التكنولوجيا والتي كان لها الأثر في حدة المنافسة.

2-2-1-4 القدرة التنافسية على مستوى العالمي: فمن أهم المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية التي شكلت النظام الاقتصاد العالمي الجديد هو اتجاه الكثير من هذه الدول نحو الاندماج العالمي بحيث تضاءلت أهمية الدول كمجال أو كنطاق يؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسات الاقتصادية.

ثالثاً: أثر ألآليات المحاسبية للحوكمة في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية

تعد حوكمة الشركات من التوجهات العالمية الحديثة نسبياً، التي تهدف إلى أحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من ساءه سلطاتها، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء الشركة لدعم قدرتها التنافسية وممارستها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير الصادرة عنها. فممارسة حوكمة الشركات تعتمد بصفة أساسية على المساءلة والشفافية اللذين يرتبطان بشكل كبير بعدم تماثل المعلومات المحاسبية، وعدم التأكد المصاحب للعديد من المعاملات التي تقوم بها منشآت الأعمال(الزمر، 2011، 152). مما دفعت الدعوة العالمية لتطبيق آليات حوكمة الشركات، وهذا ما ركز علية الباحثين لدراسة أثر ألآليات المحاسبية للحوكمة في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية وذلك من خلال دراسة أثر تقسيمات ألآليات المحاسبية للحوكمة كلاً على حدى في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية كما يلي:

1- أثر آلية الإفصاح والشفافية لتقارير المالية في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية:

في ظل تزايد الاهتمام بموضوع الشفافية والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في السنوات الأخيرة نتيجة كثرة المشاكل التي حدثت للمستثمرين من جراء الشفافية ألمفقودة والتلاعب بالمعلومات الداخلية للشركات واستغلالها لدى بعض المستثمرين، وتحقيقهم ميزة عن المستثمرين الأخرين الذين لايستطيعون الحصول على هذه المعلومات، وبالتالي حدوث نوع من الفوضى غير المبررة والتي تطلق العنان لأسعار الأسهم للارتفاع أو الإنخفاض غير المبرر أو المصتنع داخل أسواق المال.(

وعلى ذلك تأتي أثر آلية الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات على رأس قائمة القضاية التي يهتم بها المتعاملون في الأوراق المالية والجهات الرقابية القائمة على شئون هذا السوق، من خلال توافر مجموعة من الاعتبارات تتمثل في الآتي(عبد الفتاح، 2010، 97-98):

أ- أن يشمل الإفصاح- دون حصر- المعلومات المتعلقة بالأمور التالية: نتائج الأداء المالي والتشغيلي للشركة، أهداف الشركة، حصة الأغلبية وحقوقهم في التصويت، سياسة مكافأة مجلس الإدارة العليا، سياسة وهيكل الحوكمة.

ب- يجب إعداد المعلومات والإفصاح وفقاً لمعايير الإفصاح المالي والإفصاح الغير المالي.

ت- يجب إجراء مراجعة سنوية من قبل مراجع مستقل كفء ليكون مسئول أمام المساهمين.

ث- يجب توافر قنوات لتوصيل المعلومات لمستخدميها على نفس القدر من المساواة وفي التوقيت الملائم.

2- أثر آلية لجان المراجعة لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية:

تعتبر لجنة المراجعة من أهم آليات الحوكمة ووجودها مع وجود آلية المراجعة الداخلية، وقواعد السلوك الأخلاقية ذات تأثير على تطبيق آليات المحاسبية للحوكمة الأخرى، كما يتضح دورها في تحسين أداء الشركة وقدرتها التنافسية(

3- أثر آلية المراجعة الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية:

وتظهر أهمية المراجعة الداخلية كعنصر رئيسي لعمل لجنة المراجعة داخل المنشآت المختلفة حيث يجب ما يلي(عبدالله،2006،149):

أ- تعريف أعضاء المراجعة الداخلية بمبادئ حوكمة الشركات.

ب- إدراج مراجعة التزام الشركة بمبادئ الحوكمة ضمن برامج المراجعة الداخلية.

ت- تعيين عناصر فنية داخل إدارات المراجعة الداخلية بما يضمن حسن أدائها لعملها مالاً وفنياً.

ث- إعداد التأهيل العلمي والعملي لأعضاء إدارات المراجعة الداخلية بما يستوعب أسس ومبادئ وسياسات حوكمة الشركات والتطورات المنشودة منها.

ج- عمل التنظيمات المهنية المختلفة على تنمية الوعي بأهمية مبادئ حوكمة الشركات وأهمية دور المراجعة الداخلية حيالها.

تؤدي آلية المراجعة الداخلية لحوكمة الشركات دوراً مهماً في تحسين الأداء المالي وذلك بزيادة قدرة المهتمين على مساءلة الشركة. حيث يقوم المراجعين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. ويعتبر كل من المراجع الداخلي والخارجي آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة وعلى قدرتها التنافسية مع مثيلتها من الشركات الأخرى. (الركيبي، 2014،645).

4- أثر آلية المراجعة الخارجية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية:

تعتبر المراجعة الخارجية بمثابة أداة تنبيه مبكرة لشركات كونه يهتم ببيان الانحرافات المالية والإدارية وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان وموضوعية، بل يتضاعف دورها عندما تكون مجتمعة مع باقي الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات لأنها تساعد الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين الأداء المالي وتغرس الثقة لأصحاب المصالح.(الصغير، 2019،ص51).

المبحث الرابع:

الدراسة الميدانية:

أولا: مقدمة:

يتضمن هذا الفصل الجانب العملي (الميداني) للدراسة، الإجراءات أو الأساليب المنهجية التي يكون من المناسب توظيفها في هذه الدراسة المتعلقة بدور الآليات المحاسبية لحوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية، فكان لابد من وضع تصميم منهجي للدراسة من البداية حتى نتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو منها وتتمثل هذه الأساليب المنهجية والإجراءات في تحديد نوع الدراسة ومنهجها والإجابة عن تساؤلات الدراسة التي هي عبارة عن علاقات احتمالية يمكن استخدامها للإجابة على الفرضيات التالية :-

1. **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة المؤسسة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

2. **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.**

3. **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.**

وقد شملت هذه الأساليب المنهجية تطوير وسيلة جمع البيانات وتجريبها واختبار درجة الصدق والثبات لها، وقد تطلبت هذه الخطوات القيام بسلسلة من الإجراءات، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، لاختبار الفرضيات ومن تم التوصل إلى النتائج والتوصيات، وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المنهجية التي اعتمدت في هذا البحث لتحقيق الأهداف التي نسعى للوصول إليها.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

1.مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين العاملين بديوان المحاسبة والبالغ عددهم

(230) مراجع.

2.عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة من بين أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددها(80) موظف.

وقد تم توزيع الاستبيان عليهم، وثم ترجيع (70) استبيانه استخدمت في التحليل وعدد (10) استبيانه فاقد، والجدول التالي يبن توصيف العينة.

جدول رقم (1) مجتمع الدراسة وحجم العينة ومفردات العينة المستخدمة في التحليل

البيـــــان	مجتمع الدراسة	حجم العينة	نسبة العينة إلى إجمالي المجتمع	الاستبيانات الواردة		الاستبيانات المحللة		الفاقد	
				عدد	%	عدد	%	عدد	%
الموظفين الفنيين العـاملين بـديوان المحاسبة	230	80	% 35	70	87	70	87	10	13

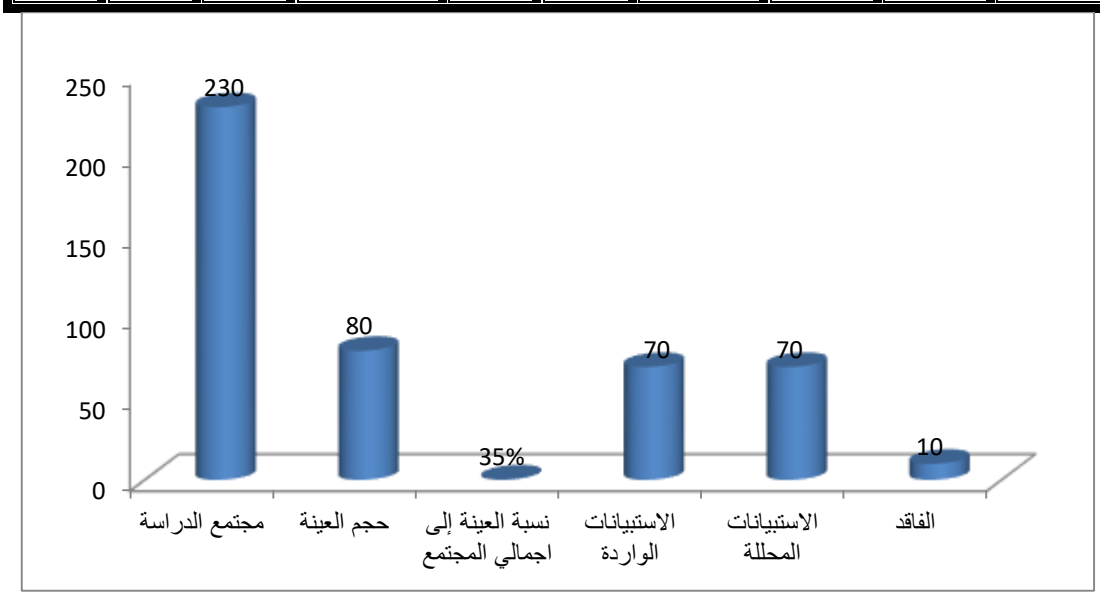

شكل رقم (1) يبين مجتمع الدراسة وحجم العينة والعينة المستخدمة في التحليل

3. أداة الدراسة:-

تكونت أداة الدراسة من استمارة استبيان تضمنت (دور الآليات المحاسبية لحوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية)، وشملت(36)عبارة.

وقد تم التحقق من صدق المقياس ووجود قدر مناسب من الثبات الداخلي بين البنود المتضمنة في كل جوانبه، وسوف نتعرض لكل من هذه الخطوات بشيء من التفصيل:

تم جمع العبارات التي ترتبط بالموضوع، وقسمت إلى معلومات عامة وأربع محاور كما يلي :

- **معلومات عامة :** وتشمل (5) أسئلة شخصية وهي المؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة ومدى الاحتياج للتقارير المالية ووسيلة التواصل.

- **المحور الأول:** ويشمل(8)عبارات لا توجد علاقة دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة المؤسسة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.
- **المحور الثاني:** ويشمل(8)عبارات توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.
- **المحور الثالث:** ويشمل (7)عبارات لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.
- **المحور الرابع:** ويشمل(8) عبارات لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذه الدراسة تم إعطاء الأوزان من (1– 5) باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد (Likert Five Point Scale) للإجابة على العبارات وهي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتترجم هذه التقديرات الوصفية إلي تقديرات رقمية على أساس تخصيص الأرقام (5)،(4)،(3)،(2)،(1) لكل منها على التوالي.

وقبل عرض نتائج تحليل إجابات عينة الدراسة تم حساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح، وذلك على النحو التالي :

المدى = الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة (أكبر قيمة – أصغر قيمة).

المدى: 5–1=4

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{المدى } (4)}{\text{عدد الفئات (الدرجات) } (5)}$$

$$\text{طول الفترة} = \frac{4}{5} \quad 0.8$$

وبعد ذلك تم إضافة طول الفترة إلى اقل قيمة في المقياس وهى الواحد وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا لباقي الفترات حيث تكون الفرضية مقبولة عندما تساوي أو أكبر من(3.4)بحسب المقاييس المبينة في الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2) يبين طول ومقياس الفترة

المدى	درجة الموافقة
من 1 إلى أقل من 1.8	غير موافق بشدة
من 1.8 إلى أقل من 2.6	غير موافق
من 2.6 إلى أقل من 3.4	محايد
من 3.4 إلى أقل من 4.2	موافق
من 4.2 إلى أقل من 5	موافق بشدة

ثالثا: استخراج مقاييس الصدق والثبات للاستبيان.

1.مقاييس الصدق للاستبيان:-

صدق المحكمين:-

لقد تم الاعتماد في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة الزيتونة، وطلب منهم الحكم على مدى مناسبة الفقرات للموضوع، حيث قاموا بإبداء أرائهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم حول صياغة بعض العبارات، هذا وقد أجريت العديد من التعديلات، وتم حذف بعض العبارات وبعض الكلمات وإحلال أخرى بدلاً منها.

2.ثبات استمارة الاستبيان :

تم تحليل وحساب معامل ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل ألفا كرو نباخ(Chronback Alpha) ، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الثبات.

جدول رقم (3) نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات لعبارات محاور الاستبيان

ت	محاور الدراسة	مؤشر الصدق	مؤشر الثبات
1-	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة المؤسسة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية	0.759	0.903
2-	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية	0.846	0.884
3-	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية	0.743	0.905
4-	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية	0.662	0.922
	قيمة ألفا الاستبيان		**0.916**

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة ألفا لمحاور الاستبيان بلغت (0.916) وهذا يبين أن الثبات بين الإجابات كان مرتفعة جداً ومقبولة إحصائياً، أما فما يتعلق بمقياس الصدق والذي يتعلق بقياس درجة ارتباط المفردة بالمقياس العام فإن نتائجه تعتبر قوية ومقبولة إحصائياً وهذا يدل على وجود انسجام واضح بين الإجابات في الاستبيان ومتوسط درجات المقياس تعتبر متقاربة، وبالتالي يمكن الاعتماد على المجموعة بأكملها دون حذف أي من المفردات للوصول إلى نتائج مجدية في هذه الدراسة.

5.2 :- عرض ومناقشة النتائج :-

تم في هذا الجانب تناول نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال تحليل فقرات وفرضيات البحث.

القسم الأول: البيانات الأساسية لعينة البحث:

لمعرفة إجابات المبحوثين تم عرض المعلومات الوصفية وحسب ما جاء في الاستبيان وهي وكما يلي:

1- المؤهل العلمي:

جدول رقم (4)يبين توزيع العينة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	2	2.9
ماجستير	17	24.3
دبلوم عالي	4	5.7
بكالوريوس	47	67.1
المجموع	**70**	**100**

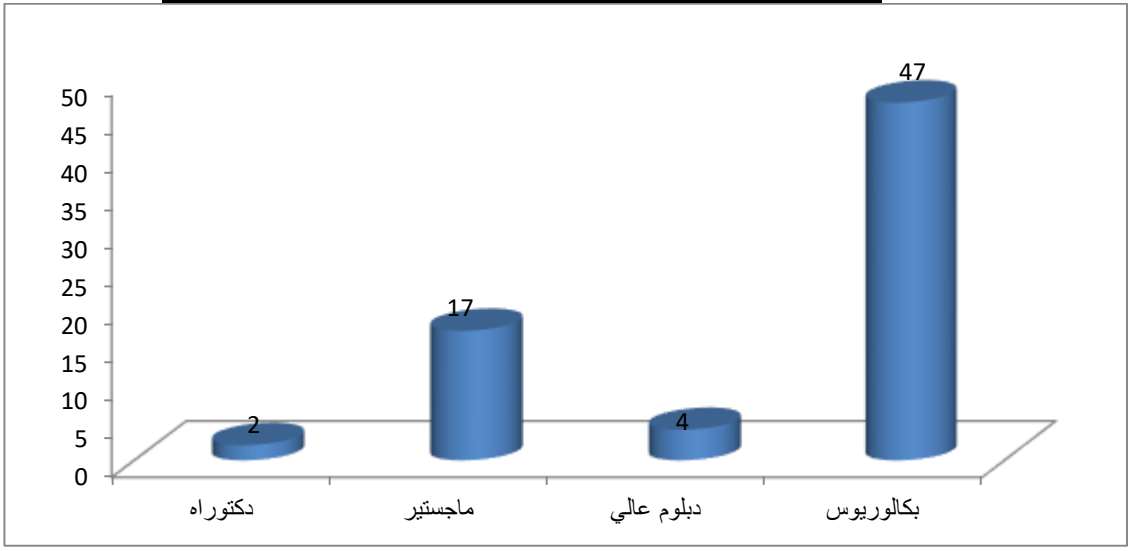

شكل رقم (2) يبين توزيع العينة بحسب المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (2) النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي لعينة البحث، ويلاحظ أن أعلى نسبة هم من حملة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم 67.1%، تليها الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة 24.3%، تم تليها الحاصلين على شهادة دبلوم عالي بنسبة 5.7% وأقل نسبة هم من حملة الدكتوراه، حيث بلغت نسبتهم 2.9% وهذه النتائج تدل على أن عينة البحث مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع البحث مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها بشكل قوي كونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج عن مؤهلاتهم العلمية.

2- الوظيفة:

جدول رقم (5) يبين توزيع العينة بحسب موقع الوظيفة في الهيكل التنظيمي

موقع الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	6	8.6
مراجع	54	77.1
إداري	3	4.3
أخرى	7	10
المجموع	70	100

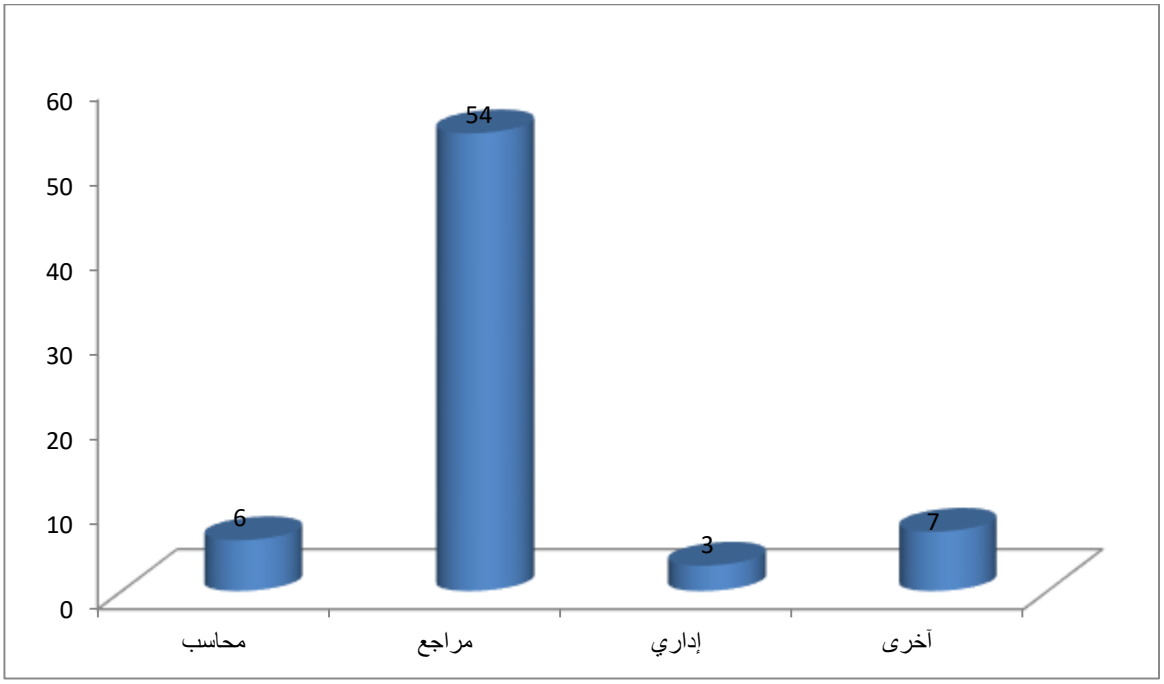

شكل رقم (3) يبين توزيع العينة بحسب المركز الوظيفي

من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (3) نلاحظ أن معظم مفردات العينة، كان مركزهم الوظيفي "مراجع " و بلغت نسبتهم 77.1%، تليها من كان مركزهم "أخرى "وبنسبة 10%، ثم "محاسب" بنسبة بلغت 8.6% . وكون أن معظم مفردات العينة من المراجعيين والمحاسبين فإنه يعطي الثقة في النتائج التي تم الحصول عليها.

3- سنوات الخبرة :

جدول رقم (6) يبين توزيع العينة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	28	40
من 5 إلى 10 سنوات	12	17.1
أكثر من 10 سنوات	30	42.9
المجموع	70	100

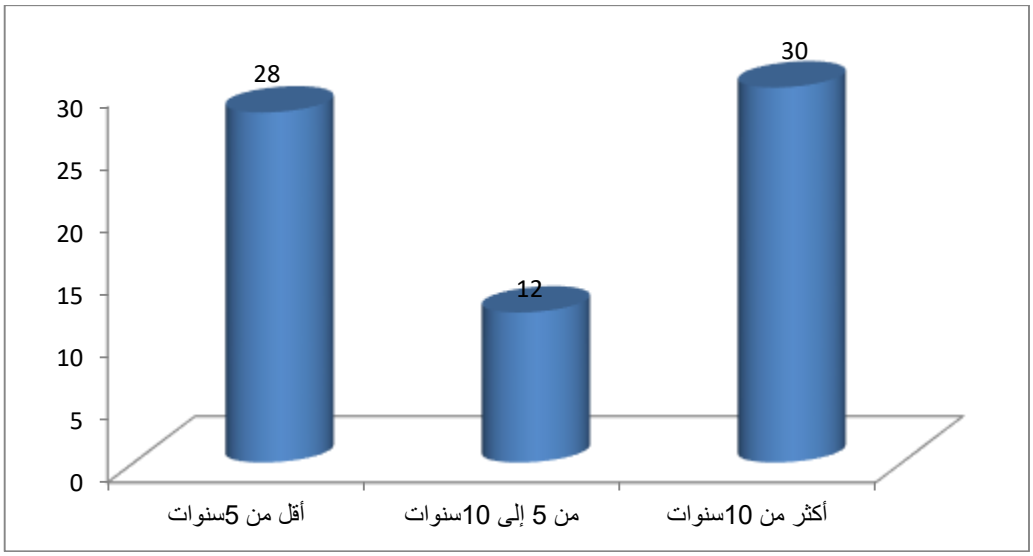

شكل رقم (4) يبين توزيع العينة بحسب سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (4) النتائج الخاصة بسنوات الخبرة لعينة البحث، حيث نجد الغالبية خبرتهم أكثر من 10 سنوات وبلغت نسبتهم 42.9%، تليها من كانت خبرتهم أقل من 5 سنواتبنسبة 40%، وكانت أقل نسبة للخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة بلغت 17.1، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من عينة البحث لديها خبرة كبيرة ، وهذه المدة كافية لجعل المبحوثين يدركون قائمة الاستبيان بشكل صحيح ، والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان

4- مدى الاحتياج للتقارير المالية :

جدول رقم (7)بيان توزيع العينة بحسب الاحتياج للتقارير المالية

الاحتياج للتقارير	التكرار	النسبة المئوية
أحتاج بشدة	37	52.9
أحتاج إلى التقارير	27	38.6
محايد	6	8.5
المجموع	70	100

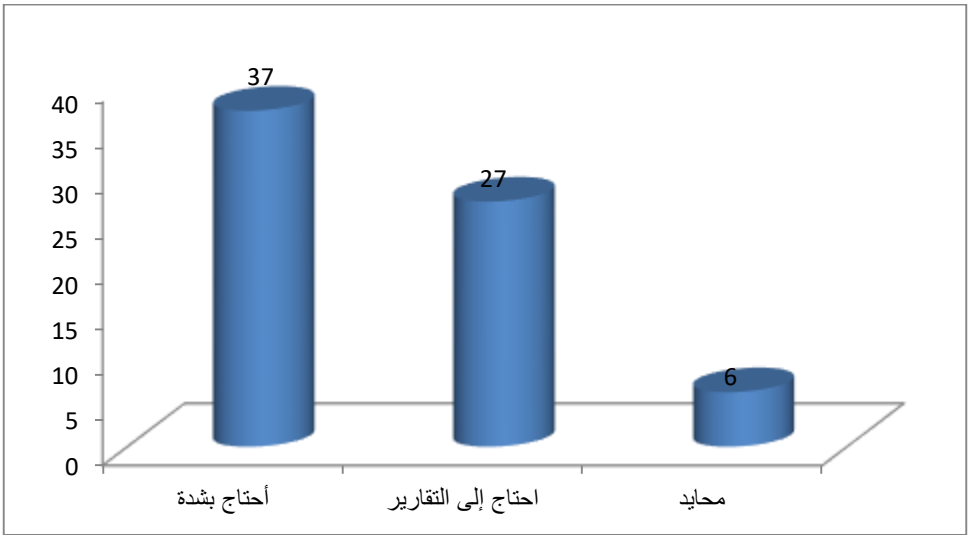

شكل رقم (5) يبين توزيع العينة بحسب الاحتياج للتقارير المالية

يبين الجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (5) النتائج الخاصة بمدى الاحتياج للتقارير المالية لعينة الدراسة، حيث نجد أن نسبة احتياج التقارير بشدة بلغت52.9%، بينما بلغت نسبة الاحتياج للتقارير 38.6%، وكانت أقل نسبة هي محايد بلغت 8.5%

5- وسيلة التواصل :

جدول رقم (8)بيان توزيع العينة بحسب وسيلة التواصل

وسيلة التواصل	التكرار	النسبة المئوية
جوال	37	52.9
فاكس	1	1.4
البريد الإلكتروني	32	45.7
المجموع	70	100

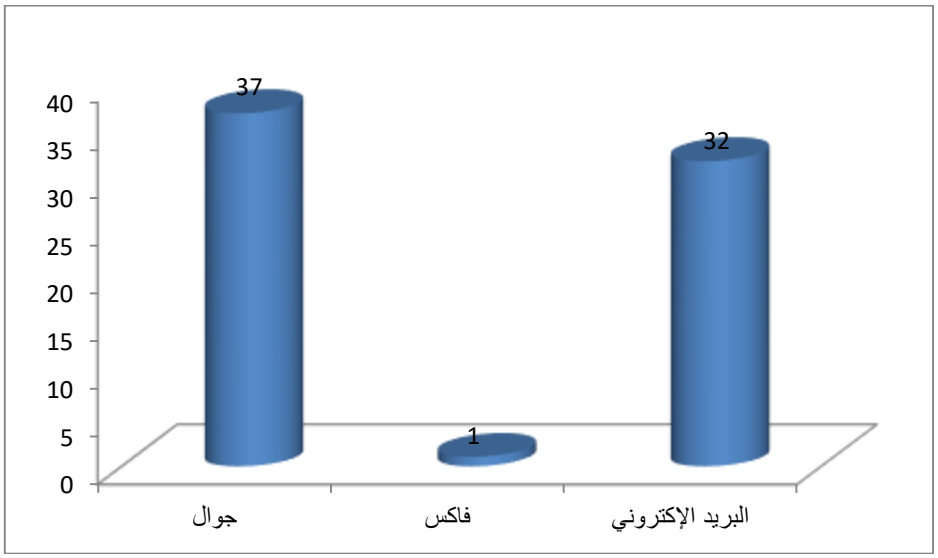

شكل رقم (6) يبين توزيع العينة بحسب وسيلة التواصل

يبين الجدول رقم(8) والشكل البياني رقم (6) النتائج الخاصة بوسيلة التواصل لعينة الدراسة حيث نجد الغالبية يستخدمون الجوال بنسبة بلغت 52.9، ثم تليها الذين يستخدمون البريد الإلكتروني وبلغت نسبتهم 45.7%، ثم الذين يستخدمون الفاكس بنسبة 1.4%.

6.2:- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:-

تم في هذا الجانب تناول نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها وذلك من خلال العناوين التالية:

1.6,2:-أساليب التحليل الوصفي للبيانات :-

كالتوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، حيث تم استخدام :

- **التوزيعات التكرارية:**

لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة.

- **المتوسط الحسابي المرجح:**

لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة وبعد، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر المهارات والمجهودات من عدمها.

- **الانحراف المعياري:**

لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي، وكلما كان الانحراف صغيرا، كان معناه أن القيم متجمعة حول متوسطها الحسابي، وبالتالي فإن قيمة المتوسط تمثل إجمالي الإجابات تمثيلا صادقا.

-**اختبار (t)** T-tast:استخدام اختبار t المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية ولمتغيرين، لكل من المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وتحسب بالصيغة الآتية:

$$t = \frac{(\bar{X}_1 - \bar{X}_2) - (M_1 - M_2)}{SP\sqrt{\frac{1}{n1} + \frac{1}{n2}}}$$ حيث أن : SP^2 تباين المجمع

2.6,2:- تحليل فرضيات الدراسة:-

1- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة الشركة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.

تم استخدام النسب المئوية في تحليل الإجابات واستخدام اختبار " t" لعينة واحدة "One-Sample T-test" لاختبار فرضيات الدراسةعند مستوى دلالة معنوية($\alpha = 0.05$)، والجداول التالية توضح نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (9) تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول(لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة الشركة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية).

ت	العبـــــــــــــــارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	التزام المؤسسات بوضع سياسات الإفصاح وإجراءته وأنظمته الإشرافية بشكل مكتوب وفقا للنظام يزيد من ثقة المهتمين عن الأداء المالي وتحسينه.	**4.54**	**0.652**	**14.361**	**90.8**	**موافق بشدة**
2	الإلتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ماتم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة المؤسسات والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك حتى يدعم أداء االمؤسسة.	**4.47**	**0.607**	**13.579**	**89.4**	**موافق بشدة**
3	إلتزام المؤسسات بنشر تقاريرها المالية في المواعيد المحددة من قبل الجهات الرقابية يزيد من ثقة المستخدمين عن جودة الأداء المالي للمؤسسة.	**4.43**	**0.844**	**19.051**	**88.6**	**موافق بشدة**
4	قيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين يدعم ثقة المستخدمين لتحسين الأداء المالي والتنافسية.	**4.33**	**0.775**	**17.898**	**86.6**	**موافق بشدة**
5	قيام المؤسسات بإتخاذ كافة الإجراءات التي تمكنها من عدم تسريب المعلومات قبل نشرها لجميع	**4.33**	**0.896**	**20.692**	**86.6**	**موافق بشدة**

	المستخدمين لدعم قدرتها التنافسية					
6	إلتزام المؤسسات بالإفصاح عن وصف مختصر لإختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية ومهماتها مثل لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.	4.13	0.760	18.402	82.6	موافق
7	قيام المؤسسات بالإفصاح عن أهداف المؤسسة والتي تتمثل في الأساليب المستخدمة لإيجاد قيمة مضافة للمؤسسة لتحسين أدائها المالي وقدرتها التنافسي.	4.11	0.772	18.783	82.2	موافق
8	إلتزام المؤسسات بالإفصاح والنشر الإكتروني للمعلومات عبر موقعها على الإنترنت لتحسين أداء المؤسسة وميزتها التنافسية	3.74	1.017	27.192	74.8	موافق
	الدرجة الكلية	**4.26**	**0.507**	**11.901**	**85.2**	**موافق بشدة**

الجدول (9) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن أغلب العبارات كانت الإجابة عليها بالموافق بشدة، وهذا واضح من خلال إجمالي المحور حيث كانت جميع فقرات المحور إيجابية. ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 85.2%والتي تشير إلى درجة "موافق بشدة " في الإجابات من وجهة نظر عينة الدراسة على تلك العبارات.

ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير مجتمعة كانت جيدة حيث بلغت ".4.26" وهي تقع ضمن الفترة (4.2 – 5) حسب المقياس المعتمد للدراسة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري لأسئلة المتغير "0.507"، وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون علىا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة المؤسسة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.

وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار "t" لعينة واحدة "*One-Sample T-test*"

جدول رقم (10)اختبار "t" لعينة واحدة "One-Sample T-test" لاختبار الفرضية الأولى(TestValue = 3.4)

ت	العبـــــــــــــــارات	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95 %		قيمة T	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
1-	قيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين يدعم ثقة المستخدمين لتحسين الأداء المالي والتنافسية	0.929	0.74	1.11	10.025	0.000
2-	التزام المؤسسات بوضع سياسات الإفصاح وإجراءته وأنظمته الإشرافية بشكل مكتوب وفقا للنظام يزيد من ثقة المهتمين عن الأداء المالي وتحسينه	1.143	0.99	1.30	14.656	0.000

3-	الإلتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ماتم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة المؤسسات والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك حتى يدعم أداء المؤسسة.	**1.071**	**0.93**	**1.22**	**14.762**	**0.000**
4-	قيام المؤسسات بالإفصاح عن أهداف المؤسسة والتي تتمثل في الأساليب المستخدمة لإيجاد قيمة مضافة للمؤسسة لتحسين أدائها المالي وقدرتها التنافسي.	**0.714**	**0.53**	**0.90**	**7.745**	**0.000**
5-	إلتزام المؤسسات بالإفصاح عن وصف مختصر لإختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية ومهماتها مثل لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.	**0.729**	**0.55**	**0.91**	**8.022**	**0.000**
6-	قيام المؤسسات بإتخاذ كافة الإجراءات التي تمكنها من عدم تسريب المعلومات قبل نشرها لجميع المستخدمين لدعم قدرتها التنافسية	**0.929**	**0.71**	**1.14**	**8.667**	**0.000**
7-	إلتزام المؤسسات بالإفصاح والنشر الإكتروني للمعلومات عبر موقعها على الإنترنت لتحسين أداء المؤسسة وميزتها التنافسية	**0.343**	**0.10**	**0.59**	**2.820**	**0.006**
8	إلتزام المؤسسات بنشر تقاريرها المالية في المواعيد المحددة من قبل الجهات الرقابية يزيد من ثقة المستخدمين عن جودة الأداء المالي للمؤسسة	**1.029**	**0.83**	**1.23**	**10.197**	**0.000**
	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور	**0.861**	**0.739**	**0.981**	**14.201**	**.000**

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (10) نجد أن قيمة "**t**" المحسوبة لأغلب فقراتها هي قيمة إيجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أقل من 0.05، وقيمة "**t**" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي (14.201) وهي أكبر من قيمة " **t**" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.667)**وبالتالي قبول الفرضية المدروسة والتي تنص على أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إلتزام إدارة المؤسسات بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.**

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

جدول رقم (11) تحليل نتائج المحور الثاني (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية**).**

ت	العبـــــــــــــارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	يكون لدى المؤسسة نظام محكم للرقابة الداخلية وأن يتعاون في وضع الإدارة لتحسين الأداء ودعم القدرة التنافسية	**4.44**	**0.651**	**14.662**	**88.8**	**موافق بشدة**
2	لرفع مستوى أداء المؤسسات ماليا يجب توافر التأهيل العلمي والخبرة العلمية المناسبة لدى أعضاء إدارة المراجعة	**4.40**	**0.689**	**15.659**	**88**	**موافق بشدة**

3	وجود إدارة المراجعة الداخلية لدى المؤسسات يدعم ثقة المستخدمين وتحسين أداء المؤسسة وقدرتها التنافسية	4.29	0.725	16.899	85.8	موافق بشدة
4	يقدم المراجع الداخلي تقريرا لأداء المؤسسات ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى إلتزامها بقواعد حوكمة االمؤسسات	4.23	0.745	17.612	84.6	موافق بشدة
5	يساهم المراجع الداخلي في وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه المؤسسات لتحسين أدائها المالي	4.19	0.767	18.305	83.8	موافق
6	قيام إدارة المراجعة الداخلية بمهام تقييم الرقابة الداخلية المتبعة ومتابعة ما إذا كانت المؤسسة تقوم بإتباع نفس المعالجة المحاسبية	4.19	0.687	16.396	83.8	موافق
7	يكون تعيين وتجديد وعزل إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس الإدارة بشرط موافقة لجنة المراجعة للإرتقاء	4.09	0.830	20.293	81.8	موافق
8	يكون للمراجع الداخلي الصلاحيات الكافية التي تمكنه من تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية	4.03	0.780	19.354	80.6	موافق
	الدرجة الكلية	4.23	0.478	11.300	84.6	موافق بشدة

الجدول(11)يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة ترتيباً تنازلياً،

ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن أغلب العبارات كانت الإجابة عليها بالموافق بشدة، وهذا واضح من خلال إجمالي المحور حيث كانت جميع فقرات المحور إيجابية.

ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 80.6% والتي تشير إلى درجة "موافق بشدة " في الإجابات من وجهة نظر عينة الدراسة على تلك العبارات. وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون على أن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية ، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير مجتمعة كانت جيدة حيث بلغت"4.23" وهي تقع ضمن الفترة (4.2– 5) حسب المقياس المعتمد للدراسة، كما أن قيمة الانحراف المعياري لأسئلة المتغير مجتمعة بلغت " 0.478"وهي نسبة منخفضة تدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية، وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار " t" لعينة واحدة "One-Sample T-test".

جدول رقم (12)اختبار " t" لعينة واحدة "One-Sample T-test" لاختبار الفرضية الثانية(Test Value = 3.4)

ت	العبـــــــــــــارات	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95 %		قيمة T	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
1	وجود إدارة المراجعة الداخلية لدى المؤسسات يدعم ثقة المستخدمين وتحسين أداء المؤسسة وقدرتها التنافسية	0.886	0.71	1.06	10.219	0.000
2	يكون لدى المؤسسة نظام محكم للرقابة الداخلية وأن يتعاون في وضع الإدارة لتحسين الأداء ودعم القدرة التنافسية.	1.043	0.89	1.20	13.396	0.000
3	يقدم المراجع الداخلي تقريرا لأداء المؤسسات ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى إلتزامها بقواعد حوكمة المؤسسات	0.829	0.65	1.01	9.300	0.000
4	يساهم المراجع الداخلي في وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه المؤسسات لتحسين أدائها المالي	0.786	0.60	0.97	8.571	0.000
5	قيام إدارة المراجعة الداخلية بمهام تقييم الرقابة الداخلية المتبعة ومتابعة ما إذا كانت المؤسسة تقوم بإتباع نفس المعالجة المحاسبية	0.786	0.62	0.95	9.566	0.000
6	يكون للمراجع الداخلي الصلاحيات الكافية التي تمكنه من تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية	0.629	0.44	0.81	6.745	0.000
7	لرفع مستوى أداء المؤسسات ماليا يجب توافر التأهيل العلمي والخبرة العلمية المناسبة لدى أعضاء إدارة المراجعة	1.000	0.84	1.16	12.135	0.000
8	يكون تعيين وتجديد وعزل إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس الإدارة بشرط موافقة لجنة المراجعة للإرتقاء	0.686	0.49	0.88	6.916	0.000
	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور	0.830	0.716	0.944	14.518	0.000

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (12) نجد أن قيمة "**t**" المحسوبة في جميع الفقرات هي قيمة إيجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أكبر من 0.05 ، وقيمة "**t**" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي(14.518) وهي أكبر من قيمة " **t**" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.667) **وبالتالي قبول الفرضية المدروسة والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.**

3-لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

جدول رقم (13) تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثالث (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية**)**

ت	العبـــــــــــــــارات	المتوسـط المرجح	الانحـراف المعياري	معامـــل الاختلاف	النسـبة المئوية	الـــــرأي السائد
1	يكون للمؤسسات مراجع حسابات خارجي لا تربطه بها علاقة عمل، و يكون مستقل عن إدارتها لضبط أدائها و دعم الميزة التنافسية.	4.41	**0.771**	**17.482**	**88.2**	**موافـــــق بشدة**
2	يتم إلتزام مراجع الحسابات الخارجي بتطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني من حيث المضمون.	4.40	**0.730**	**16.590**	**88**	**موافـــــق بشدة**
3	تزيد من دقة الأداء المالي في التقارير المالية كلما خضعت لمراجعة أحد مكاتب المحاسبة و المراجعة الكبيرة و النزيهة.	4.30	**0.709**	**16.488**	**86**	**موافـــــق بشدة**
4	على مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة أو اللجنة العمومية للمساهمين العادية ترشيح مراجع الحسابات الخارجي ممن توفر فيه الكفاءة.	4.29	**0.705**	**16.433**	**85.8**	**موافـــــق بشدة**
5	يكون المراجع الخارجي محايدا ومستقلا في الحقيقة وفي المظهر عند تقديم خدمات المراجعة والخدمات الإستشارية والإدارية الأخرى.	4.29	**0.819**	**19.091**	**85.8**	**موافـــــق بشدة**
6	يـتم حضـور مراجـع الحسـبات الخـارجي للجمعيـة العموميـة السـنوية للمسـاهمين فـي المؤسسـة لـتلاوة تقريـره أي إبـداء رأي فنـي محايـد علـى التقريـر المالي.	4.29	**0.819**	**19.091**	**85.8**	**موافـــــق بشدة**
7	قيـام المراجـع الخـارجي بـأداء أعمـال إضـافية للمؤسسـات إلـى جانـب خـدمات المراجعـة ليحسـن أدائها المالي وقدرتها التنافسية.	**2.84**	**1.150**	**40.492**	**56.8**	**محايد**
	الدرجة الكلية	**4.12**	**0.474**	**11.504**	**82.4**	**موافق**

الجدول (13)يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن كل العبارات كانت الإجابة عليها بالموافق، وهذا واضح من خلال إجمالي المحور حيث كانت جميع فقرات المحور إيجابية.

ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 82.4% والذي تشير إلى درجة "موافق " في الإجابات من وجهة نظر عينة البحث على تلك العبارات.

وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير مجتمعة كانت جيدة حيث بلغت " 4.12" وهي تقع ضمن الفترة (3.4– 4.2) حسب المقياس المعتمد للبحث، مما يدل على لاتوجد علاقة

ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية، وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار " t" لعينة واحدة " One-Sample T-test".

جدول رقم(14)اختبار" t" لعينة واحدة "One-Sample T-test" لاختبار الفرضية الثالثة(TestValue = 3.4)

ت	العبارات	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95 %		قيمة T	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
1	على مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة أو اللجنة العمومية للمساهمين العادية ترشيح مراجع الحسابات الخارجي ممن توفر فيه الكفاءة والأمانة والخبرة على دقة التقارير المالية وتحقيق الميزة التنافسية.	0.886	0.72	1.05	10.513	0.000
2	قيام المراجع الخارجي بأداء أعمال إضافية للمؤسسات إلى جانب خدمات المراجعة ليحسن أدائها المالي وقدرتها التنافسية.	-0.557	-0.83	-0.28	-4.053	0.000
3	تزيد من دقة الأداء المالي في التقارير المالية كلما خضعت لمراجعة أحد مكاتب المحاسبة و المراجعة الكبيرة و النزيهة.	0.900	0.73	1.07	10.618	0.000
4	يكون للمؤسسات مراجع حسابات خارجي لا تربطه بها علاقة عمل، و يكون مستقل عن إدارتها لضبط أدائها و دعم الميزة التنافسية.	1.014	0.83	1.20	11.011	0.000
5	يتم إلتزام مراجع الحسابات الخارجي بتطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني من حيث المضمون لا الشكل فقط لتحسين الأداء المالي وقدرتها التنافسية.	1.000	0.83	1.17	11.456	0.000
6	يكون المراجع الخارجي محايدا ومستقلا في الحقيقة وفي المظهر عند تقديم خدمات المراجعة والخدمات الإستشارية والإدارية الأخرى فيما يبديه من أراء بتقديره لتحسين جودة الأداء المالي للمؤسسة وقدرته التنافسية	0.886	0.69	1.08	9.048	0.000
7	ييتم حضور مراجع الحسابات الخارجي الجمعية العمومية السنوية للمساهمين في المؤسسة لتلاوة تقريره أي إبداء رأي فني محايد على التقرير المالي ليدعم أداء المؤسسة المالي والقدرة التنافسية.	0.886	0.69	1.08	9.048	0.000
	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور	0.716	0.603	0.829	12.653	0.000

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (14) نجد أن قيمة "t" المحسوبة لأغلب الفقرات هيقيمة إيجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أقل من 0.05، وقيمة "t" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي(12.653)، وهي أكبرمن قيمة " t" الجدولية

عند مستوى دلالة(0.005) والبالغة (1.667)،وبالتالي قبول الفرضية المدروسة والتي تنص على أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية.

جدول رقم (15) يبين تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الرابع (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية استقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية).

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	إعداد لائحة مكتوبة تحدد بوضوح أهداف وسلطات وواجبات ومسؤوليات لجنة المراجعة لكي تخدم أداء المؤسسات ماليا وتنافسيا	4.30	0.667	15.511	86	موافق بشدة
2	وجود لجنة المراجعة لدى االمؤسسات يدعم الأداء المالي من خلال الثقة في التقارير المالية وإبراز دورها التنافسي.	4.29	0.705	16.433	85.8	موافق بشدة
3	وجود أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ضمن تشكيل لجنة المراجعة لتحسين الأداء المالي وقدرتها التنافسية	4.29	1.009	23.519	85.8	موافق بشدة
4	لدعم القدرة التنافسية من خلال تحسين الأداء المالي ينبغي أن تتكون لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذين	4.27	0.779	18.243	85.4	موافق بشدة
5	على لجنة المراجعة توفير أعضاء من ذوى الشهادات المهنية المتخصصة في المحاسبة المالية لتحسين الأداء المالي والميزة التنافسية	4.16	0.845	20.312	83.2	موافق
6	تقوم لجنة المراجعة بفحص القوائم المالية السنوية للإرتقاء بالأداء المالي وقدرتها التنافسي	4.14	0.937	22.632	82.8	موافق
7	وجود آلية الاتصال المباشر بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية يدعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	4.00	1.022	25.550	80	موافق
8	قيام لجنة المراجعة برفع تقارير دورية لمجلس إدارة المؤسسات عن الأداء المالي للمؤسسات بدعم من ثقة المستثمرين بالتقارير المالية	3.93	1.220	31.043	78.6	موافق
	الدرجة الكلية	4.17	0.490	11.750	83.4	موافق

الجدول(15)يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة ترتيباً تنازلياً،ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن كل العبارات كانت الإجابة عليها بالموافقة، وهذا واضح من خلال إجمالي المحور حيث كانت جميع فقرات المحور إيجابية.

ومن الجدول يتبين أن النسبة المئوية بلغت 83.4% والذي تشير إلى درجة "موافق " في الإجابات من وجهة نظر عينة الدراسة على تلك العبارات.

وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يتفقون على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لأسئلة المتغير مجتمعة كانت جيدة حيث بلغت " 4.17" وهي تقع ضمن الفترة (3.4 – 4.2) حسب المقياس المعتمد للبحث، مما يدل على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية،وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار " t" لعينة واحدة "*One-Sample T-test*".

جدول رقم (16)اختبار " t" لعينة واحدة "One-Sample T-test" لاختبار الفرضية الرابعة(TestValue = 3.4)

ت	العبـــــــــــــتارات	الفرق بين متوسطات	مدى فترة الثقة عند مستوى 95%		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
			الصغرى	الكبرى		
1	وجود لجنة المراجعة لدى االمؤسسات يدعم الأداء المالي من خلال الثقة في التقارير المالية وإبراز دورها التنافسي	0.886	0.72	1.05	10.513	0.000
2	لدعم القدرة التنافسية من خلال تحسين الأداء المالي ينبغي أن تتكون لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذين	0.871	0.69	1.05	9.363	0.000
3	إعداد لائحة مكتوبة تحدد بوضوح أهداف وسلطات وواجبات ومسؤوليات لجنة المراجعة لكي تخدم أداء المؤسسات ماليا وتنافسيا	0.900	0.74	1.06	11.289	0.000
4	قيام لجنة المراجعة برفع تقارير دورية لمجلس إدارة المؤسسات عن الأداء المالي للمؤسسات بدعم من ثقة المستثمرين بالتقارير المالية	0.529	0.24	0.82	3.626	0.000
5	على لجنة المراجعة توفير أعضاء من ذوى الشهادات المهنية المتخصصة في المحاسبة المالية لتحسين الأداء المالي والميزة التنافسية	0.757	0.56	0.96	7.496	0.000
6	وجود آلية الاتصال المباشر بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية يدعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	0.600	0.36	0.84	4.914	0.000
7	تقوم لجنة المراجعة بفحص القوائم المالية السنوية للإرتقاء بالأداء المالي وقدرتها التنافسية	0.743	0.52	0.97	6.634	0.000
8	وجود أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ضمن تشكيل لجنة المراجعة لتحسين الأداء المالي وقدرتها التنافسية	0.886	0.65	1.13	7.342	0.000

	المتوسط الحسابي لنتيجة المحور	0.771	0.654	0.888	13.172	0.000

من خلال مطالعتنا لنتائج الجدول رقم (16) نجد أن قيمة "t" المحسوبة لأغلب الفقرات هي قيمة إيجابية حيث أن مستوى الدلالة لكل منها أقل من 0.05، وقيمة "t" المحسوبة لكل الأسئلة تساوي (13.172)، و هي أكبر من قيمة " t" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.667)، **وبالتالي قبول الفرضية المدروسة والتي تنص على أنهلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية إستقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.**

النتائج والتوصيات:

من خلال التحليلات النظرية والعملية لهذه الدراسة تم استنتاج إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:-

أولاً: النتائج:

1- تعد حوكمة الشركات من التوجهات العالمية الحديثة نسبيا التي تهدف إلى إحكام الرقابة على أدائها لمنعها من إساءة سلطاتها، توجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين والأطراف المهتمة وتحسين أداء الشركات وتوفير الشفافية.

2- أظهرت نتائج البحث على أنه توجد علاقة ذات دلاله إحصائية يتم تطبيق الآليات المحاسبية (آلية التزام الشركة بتطبيق الإفصاح والشفافية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة – آلية المراجعة الداخلية – آلية دور المراجع الخارجي – آلية استقلال لجان المراجعة) وتحسين الداء المالي لدعم القدرة التنافسية.

3- يساعد الالتزام بالتطبيق الكامل للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لتوفير معلومات محاسبية ذات موثوقية للاستفادة منها لتحقيق أهداف المؤسسات المالية.

4- الشفافية والإفصاح بقواعد الحوكمة لدى الموظفين العاملين بالمؤسسات يعطي صورة واضحة للموظفين عن السياسات الخاصة بالمؤسسة.

5- تطبيق الحوكمة في بعض المؤسسات ضعيف مما يدل على الخلل الإداري والمالي وانتشار ظاهرة الفساد، كما تقوم المراجعة الداخلية بمعالجة القصور في الهياكل المالية وتعمل على الحد من الفشل المالي وزيادة التنافسية.

6- هناك علاقة طردية بين الحوكمة والأداء المالي، وهو ما يدل على أن هناك أثر للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة.

ثانيا: التوصيات:

1- يوصي الباحث بضرورة تفعيل دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات لتحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية.

2- يجب أن يؤخذ موضوع الحوكمة حيز الاهتمام لدى المسئولين كونه صار من أهم المعايير الدولية فيما يخص تطوير وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الليبية.

3- ضرورة قيام الجهات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين للتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها وآلياتها وأثارها الايجابية على المؤسسات المالية.

4- تطوير المناهج العلمية بالجامعات لمسايرة وملاحقة التطورات المالية من خلال تدريس ثقافة الحوكمة وأهدافها ومبادئها والتطورات في أداءها.

5- اتباع طرق حديثة للتعريف بقواعد الحوكمة وأهميتها في دعم المؤسسات الليبية.

المراجع:

(1) أبوعمشة، محمد كمال،" تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وأثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،(العدد 149، 2021)، ص 297.

(2) العجيل، عمر سعد،" أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنه، **المجلة العلمية للدراسات**، كلية التجارة، جامعة أسيوط،(العدد الثاني، المجلد 13، 2022)، ص 1271.

(3) الجدير، مصطفى خليفة،" تأثير الخصخصة عل الأداء المالي بالتطبيق على الشركات الليبية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد الخامس والسبعون، 2010) ، ص ص 848-836.

(4) الميهي، عادل عبد الفتاح، "أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة: أدلة ميدانية مقارنة"،**المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الثاني، المجلد الثاني، 2011)، ص 430-432.

(5) محمد، ياسر أحمد،" "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن الأداء في الوحدات غير الهادفة للربح لتفعيل دورها في المجتمع بالتطبيق علي المراكز الخيرية(دراسة حالة)"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الثاني، المجلد الثاني، 2010)، ص 528-468.

(6) سعود، سالم،(المكي معتوق، أمينة محمد)،" دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات"،**مجلة الاقتصاد والتجارة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، (العدد الثاني، 2012)، ص 43-56.

(7) أمين، عبير بيومي،" أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية"،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثاني، المجلد الثالث، 2013)،ص 1405، 1406.

(8) الصغير، بغو محمد،" أثر الحوكمة على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، **رسالة غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، 2019، ص51.

(9) العبيدى، عادل عطية والدرياق، أمين مرعي،" الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث بكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة عمر المختار، 2019، ص 586.

(10) صالح، علي جابر،" مدي ملائمة مقاييس الأداء المحاسبية في بيئة ال JIT مع التطبيق علي الشركات الصناعي المصرية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الأول، المجلد الأول، 2007)، ص 131.

(11) حسانين، أحمد سعيد قطب،" التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، (العدد الاول، المجلد 46، 2009)، ص1-63.

(12) الزمر، عماد سعيد،" تأثير جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الأول،2011)،ص 153.

(13) عبدالله، محمد مفتاح،" تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثرها على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية ميدانية"،**مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثاني، الجزء الأول، 2009)،ص 462.

(14) ياسين، محمد محمود،" الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح في البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية"،**مجلة البحوث المالية والتجارة**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، (العدد الأول، الجزء الثاني، 2010)،ص37.

(15) أمين، عبير بيومي،" تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية"،**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، (العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011)،ص 36،37.

(16) سامي، مجدي محمد،" دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية "،**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الثاني، المجلد 46، 2010)،ص169.

(17) أبوسعدة، إبراهيم محمد، "أثر تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على استراتيجيات إدارة الموارد البشري" **مجلة الدراسات المالية والتجارة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، (العدد الأول، 2009)،ص5.

(18) الحيزان، أسامة بن فهد،" تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة:دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد والسبعون، 2008) ، ص283.

(19) زكي، محمد محمود،" مبادئ الحوكمة وبطاقة الداء المتوازن في تفعيل أداء منشآت الأعمال– دراسة ميدانية"،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الأول،2015)،ص 530.

(20) الوشلي، أكرم محمد،" المراجعة كأداة فعالة لحوكمة الشركات– دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الرابع، المجلد الثاني، 2012)، ص 710.

(21) أمين، أشرف أحمد محمد،"نحو تحقيق التكامل بين قياس الأداء المتوازن وأسلوب المقياس المرجعي لتحسين الأداء لدعم القدرة التنافسية للمنشأة– دراسة ميدانية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد السابع، 2014) ، ص ص 41-39.

(22) حسين، بن طاهر، محمد ، بوطلاعة،" دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–سكرة، **الملتقى الوطني**، يومي 6-7 مايو،2012، ص8.

(23) إبراهيم، أسامة محمد،" أثر تطبيق نظام حوكمة الشركات علي الأداء الفعال بالتطبيق علي الشركات القابضة للنقل البحري والبري والشركات التابعة لها"،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثالث،2013)،ص 604.

(24) علي، سحر السيد محمود،" آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة"، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط،(العدد71، 2021)، ص ص 155–184.

(25) البتانونى، علاء محمد،" دراسة تحليلية لتطور أنظمة قياس وإدارة الأداء مع وضع إطار العوامل المؤثرة على تصميم وإستخدام مقاييس الأداء غير المالية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الثاني، المجلد الأول، 2011)،ص 413–406.

(26) خليل، على محمود،وابراهيم، منى مغربي،" تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم(13) في ضوء قواعد الحوكمة"،**مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الرابع، 2014)،ص 272.

(27) عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحي، "انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية"،**مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الأول، 2013)،ص 231.

(28) صالح، إبراهيم جميل محمد، " أثر تفعيل آليات الحوكمة على البيئة التشريعية والرقابية لسوق المال"،**مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الأول، 2013)،ص 353،370.

(29) قنديل، نهلة أحمد،وعبدالرحمن، أشرف جمال،" تطبيق المنهج الإستراتيجي في إدارة علاقات العملاء في إطار حوكمة الشركات بالتطبيق على بنك مصر"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد السبعون،الجزء الأول، 2008) ، ص172.

(30) محمد، فهيم أبو العزم محمد،" العلاقة السببية لأداء الشركات المصرية مدخل بطاقة الأداء المتوازن "، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد السبعون،الجزء الأول، 2008) ، ص431.

(31) عبدالفتاح، هالة عبد النبي، " القياس المحاسبي لأثر ممارسات المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد السادس السبعون، 2010) ، ص64،86.

(32) الزمر، عماد سعيد،"تأثير جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية "، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد الأول، 2011) ، ص152.

(33) عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح، " تطوير دور الجامعات في إطار نشر ثقافة حوكمة المؤسسات"،**مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد خاص، 2010)،ص 97،98.

(34) عمر جموعي، براهيمي فوزية، السعيدي سعدية،" أثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية رؤية مهنية– دراسة ميدانية"، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**،(العدد 13، المجلد1، 2022)، ص ص 137–154.

(35) عبدالله، محمد أسماعيل،"مقومات تطوير المراجعة الداخلية في إطار معايير حوكمة الشركات في مصر"، المجلة المصرية للدراسات التجارة، كلية التجارة، جامعة المنصورة،(العدد الأول، المجلد الثلاثون، 2006)،ص 149.

(36) الركيبي، سعود محمد،" دور المحاسبة في تفعيل آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية"،**مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الرابع، 2014)،ص 645.

(37) زكي، محمد محمود،" مبادئ الحوكمة وبطاقة الأداء المتوازن على تفعيل أداء منشآت الأعمال– دراسة ميدانية"،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الأول،2015)،ص 544.

ثانياً: الدراسات الإنجليزية:

(1) Siagian, F., Siregar, S., and Rahadian, Y., "Corporate Governance, Reporting Quality, and Firm Value: Evidence from Indonesia", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 3 N.1,2012).

(2) Wei'an Li, Yekun Xu, Jianbo Niu and Aichao Qiu" A survey of corporate governance: international trends and China's mode", **Nankai Business Review International**, Vol. 3 N.1,2012).p4

(3) Ergin,E, " Corporate Governance Ratings and Market-based Financial Performance: Evidence from Turkey ", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 4, No. 9; 2012).p61.

(4) Haruna Afor Roselyn, Ame Jacob, Oyedokun Godwin Emmanuel and Jaji ehinde bdulkareem "Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Listed Insurance Companies in Nigeria", **Islamic University Multidisciplinary Journal**, Vol. 6, No. 4; 2019).p56.

(5) Beatrice Sarpong-Danquah1, Kwasi Oko-Bensa-Agyekum1 and Emmanuel Opoku, Corporate governance and the performance of manufacturing firms in Ghana: Does ownership structure matter?, **Cogent Business & Management**,2022,pp1-12.

(6) Hani El-Chaarani , Rebecca Abraham and Yahya Ska," The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of the Banking Sector in the MENA (Middle Eastern and North African) Region: An Immunity Test of Banks for COVID-19, **Journal of Risk and Financial Management,**2022,pp2-21**.**

(7) Teresa M. Pergola and Gilbert W. Joseph, " Corporate governance and board equity ownership", **Information and Technology Management**, Vol. 11, No. 2; 2012,p202.

(8) Paulo Cesar Bontempo"Countries' governance and competitiveness: business environment mediating effect" Vol. 57 No. 1, 2022,p49.

(9) MD Aminul Islam, " An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio ", **Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport**, Vol. 2, No. 5; 2014).p221.

(10) Neslihan Arslan, Hüseyin Tatlıdil, " Defining and Measuring Competitiveness: A Comparative Analysis of Turkey With 11 Potential Rivals ", International Journal of Basic & Applied Sciences IJBAS-IJENS , Vol. 12, No. 2; 2012),p31-41.

(11) Otuo Serebour Agyemang and Monia Castellini, " Corporate governance in an emergent economy: a case of Ghana", Corporate governance, (Vol. 15, No. 1; 2015)p53.